مدى ممارسة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لتقنيات الذكاء الاقتصادي دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة

أ. صونية بتغة جامعة محمد بوضياف –المسيلة–
أ. د. عبد الحميد برحومة جامعة محمد بوضياف –المسيلة–

ملخص

تهدف الدراسة الحالية إلى محاولة الوقوف على واقع ممارسة تقنيات الذكاء الاقتصادي على عينة المؤسسات الاقتصادية التي تم تحديدها، ومدى معرفة ووعي متخذي القرار بهذه الوسيلة الادارية الحديثة واستخدامها كآلية للتحكم في المعلومة، وبالتالي المساهمة في صناعة مؤسسة تنافسية.

ولقد توصلت الدراسة بعد تطبيقها ميدانيا على عينة قصدية من المؤسسات الاقتصادية، إلى أن هذه المؤسسات تعي بالقدر المطلوب مفهوم الذكاء الاقتصادي وأهمية ممارسته كأسلوب اداري مستحدث ضمن الاستراتيجية العامة لها. ولقد أثبتت أن المؤسسات تمارس بعضا من تقنيات الذكاء الاقتصادي. لتختم الدراسة بمجموعة من النتائج والاقتراحات.

الكلمات المفتاحية:

الذكاء الاقتصادي، اليقظة الاستراتيجية، حماية المعلومات، سياسات التأثير.

Résumé

La présente étude vise à à savoir la réalité de la pratique des techniquesde l'intelligence économique au sein de l'échantillon des entreprises prédéfinies, en identifiant le degré de conscience des décideurs envers l'intelligence économique comme mécanisme de maitrise de l'information stratégique, contribuant à la création d'une entreprise compétitive

Les résultats de cette étude ont montré que, ainsi que ces entreprises ne sont pas bien conscientes de la réelle importance de l'intelligence économique comme pratique managériale. Autres résultats ont prouvé. Pour conclure cette étude, quelques suggestions et perspectives de recherche ont été cités.

Les mots clés :

Intelligence économique, veille stratégique, protection des informations, politiques d'influence.

مقدمة

إن المؤسسة الاقتصادية تعمل جاهدة من أجل رفع قدراتها التنافسية أو على الأقل المحافظة على القدرات الحالية، ويتطلب تحقيق هذا الهدف اتخاذ قرارات سريعة، صحيحة وحاسمة لمواكبة تطورات بيئة أعمال المؤسسة الاقتصادية، ولعل المؤسسات الجزائرية كغيرها من المؤسسات تسعى لتحقيق التنافسية، هذه الأخيرة يتم تحقيقها من خلال الاعتماد على عدة مداخل ومقاربات لبناء ميزة تنافسية، وهذا لا يتأتى إلا من خلال اعتماد مدخل آخر لصناعة التنافسية من خلال الذكاء الاقتصادي وتقنياته.

1. اشكالية البحث

ان الذكاء الاقتصادي كتوجه حديث لا يشكل بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية خيارا يمكن أن تتبناه أو أن تتخلى عنه، بل حتمية ملحة لضمان الاستمرارية والبقاء في بيئة تزداد تعقدا، ديناميكية وغموضا.

إذا من خلال ما سبق، فان اشكالية البحث يمكن صياغتها من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى ممارسة المؤسسات الاقتصادية بالمسيلة لتقنيات الذكاء الاقتصادي؟

هذا التساؤل الرئيسي بدوره يؤدي إلى طرح السؤالين الفرعيين التاليين:

- هل المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة تعي أهمية الذكاء الاقتصادي كممارسة ادارية جديرة بالتطبيق؟
- هل تمارس المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة تقنيات الذكاء الاقتصادي؟

2. فرضيات البحث

لدراسة ومعالجة اشكالية البحث ستتم صياغة الفرضيتين التاليتين:

- المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة قد لا تعي بالقدر المطلوب أهمية الذكاء الاقتصادي كممارسة ادارية جديرة بالتطبيق.
- يعتقد أن المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة تمارس بعضا من تقنيات الذكاء الاقتصادي.

3. أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من كون المؤسسة الاقتصادية الجزائرية عموما والمؤسسة الاقتصادية بالمسيلة خاصة، أصبحت تواجه تحديات استراتيجية مستجدة، جعلتها مطالبة بضرورة البحث عن أطر وممارسات ادارية جديدة تتوافق وحدة تأثير هذه التحديات على مختلف قراراتها الاستراتيجية، وبالتالي أدائها.

4. أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها:

- المساهمة للتعرض إلى أهم الافكار والتقنيات التي يزخر بها الذكاء الاقتصادي؛
- محاولة رصد، استطلاع والوقوف على واقع ممارسة تقنيات الذكاء الاقتصادي على عينة المؤسسات الاقتصادية؛
- التعرف على مدى معرفة ووعي متخذي القرار بهذه الآلية الادارية الحديثة.

5. منهجية البحث

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، ولتحليل البيانات التي تم جمعها ميدانيا من خلال أداة الاستبانة تم استخدام برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعيةSPSS الاصدار رقم **22.**

أولا: الاطار المفاهيمي للذكاء الاقتصادي

التعرض الى الاطار المفاهيمي لمصطلح الذكاء الاقتصادي بغية التعرف على الاطار الفكري الذي ساهم في تطويره، والجدل الذي لايزال قائما حول تحديد تعريف دقيق له.

1- الذكاء الاقتصادي: محاولات تعريف المصطلح

لعل من الأجدر توضيح أن مصطلح الذكاء الاقتصادي حتى وإن اختلف اصطلاحيا مع مفاهيم أخرى ذات أصول أنجلوساكسونية، إلا أنه يمكن القول أنه يتفق من حيث المضمون، والذكاء الاقتصادي **INTELLIGENCE ECONOMIQUE**بالنسبة للفرانكفونيين والذكاء التنافسي **COMPETITIVE INTELLIGENCE** بالنسبة للانغلوساكسونيين يمكن اعتبارهما من نفس المفهوم.

ولقد كثرت التعاريف الخاصة بهذا المصطلح، وأول تعريف قدم كان لـ**ويلنسكي H.WILENSKY**حيث عرفه:" هو نشاط إنتاج المعرفة الذي يخدم الأهداف الاقتصادية والاستراتيجية للوحدة الاقتصادية، والتي يتم إنتاجها وتخزينها في إطار قانوني ومن مصادر مفتوحة".[1]

كما تم تعريفه بمفهومه الحالي من طرف هنري مارتر **Henri MARTRE**سنة 1994 بفرنسا، وهو يعتبر اللبنة الأولى في الأبحاث المتعلقة بالذكاء الاقتصادي.فعرف **مارتر** الذكاء الاقتصادي على أنه:" مجموعة الأعمال المنسقة للبحث، المعالجة والتوزيع بهدف استغلال المعلومة الضرورية، وهي تلك التي تكون في حاجة إليها كل المستويات الإدارية، واتخاذ القرار في المؤسسة لإعداد وتنفيذ الاستراتيجية الضرورية لبلوغ الأهداف وتحسين مكانتها في المحيط التنافسي".[2]

أما وفقا لـ**بارنارد كارايون Bernard CARAYON** وهو نائب فرنسي كلف بإعداد تقرير خاص بالذكاء الاقتصادي ولاحقا سمي باسمه " تقرير **B. CARAYON** سنة 2003، والذي ركز على كون الذكاء

الاقتصادي يجب أن يكون كسياسة وطنية، وهو ما اصطلح عليه" الوطنية الاقتصادية". مقدما اقتراحات واستراتيجيات تمكن من تطوير وتحسين المؤسسات، دون أن يقدم تعريفا دقيقا للمصطلح.[3]

بعده قدم النائب الفرنسي ألان جويي **Alain JUILLET** باعتباره المسؤول السامي مكلف بالذكاء الاقتصادي لدى الحكومة، تعريفا للذكاء الاقتصادي:" الذكاء الاقتصادي يعد ثقافة واطارا ذهنيا، هو أداة لتحسين التنافسية والابتكار في ظل بيئة معولمة".[4]

فالذكاء الاقتصادي كأداة إدارية استراتيجية يمكن تطبيق مبادئها ليس فقط على مستوى المؤسسة الاقتصادية، بل يمكن إسقاط هذا المفهوم على الدولة ككل. فالدولة لجأت إلى الذكاء الاقتصادي منأجل حماية موجوداتها خاصة اللامادية، والمعلومات الاستراتيجية. فمستوى التحليل الكلي كان أول من استعان بهذا الأسلوب ثم انتقل ليصبح أداة لاتخاذ القرار على مستوى المؤسسة الاقتصادية.

2- أهداف الذكاء الاقتصادي

لماذا أصبح هناك اهتمام متزايد بالذكاء الاقتصادي وتطبيقه على مستوى المؤسسة الاقتصادية؟ هو سؤال كثر طرحه، والاجابة تكمن في أن هذا المصطلح أصبح يعتبر أداة تسييريه متميزة، من أهم اهدافها ما يلي:

أ- الذكاء الاقتصادي وصناعة التنافسية

ان تحقيق التنافسية يعتبر الهدف الرئيسي للذكاء الاقتصادي، فباعتباره أداة مساعدة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية عن طريق التقليل من معدل اللاتآكد البيئي في عملية الاستباق للتهديدات والفرص.

ب- الذكاء الاقتصادي والتأثير على بيئة المؤسسة

الذكاء الاقتصادي يعد كآلية دفاعية بالنسبة للمؤسسة عند مواجهتها لمختلف التهديدات البيئية، فالذكاء الاقتصادي يمتلك الأدوات والأساليب التي تساعد على التحكم والسيطرة على البيئة ومتغيراتها من خلال امكانية تغييرها أي البيئة، وجعلها ملائمة وامكانات المؤسسة.[5]

3- وظائف الذكاء الاقتصادي

يتم عرض أهم الوظائف التي يقوم بها الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية، والتي من أهمها ما يأتي:

أ- وظيفة صناعة المعرفة الاستراتيجية

يجمع الباحثون والدارسون في الادارة الاستراتيجية، على أن الذكاء الاقتصادي يعتبر كمنهجية عملية للإدارة الاستراتيجية للمعلومات تسمح بإنتاج معرفة استراتيجية ذات قيمة مضافة عالية، والتي تسهم في اتخاذ القرارات الاستراتيجية.[6]

ب- وظيفة استباق التهديدات المحتملة والفرص الممكنة

مهمة الذكاء الاقتصادي ليس التركيز فقط على القراءة المتأنية والدقيقة للتهديدات البيئية فقط، لكن المسؤول عن مراحل الذكاء الاقتصادي عليه أيضا أن يبحث عن الفرص واقتناصها باستمرار، هذه الفرص تسمح للمؤسسة أن تفاجئ المؤسسات المنافسة دون أن تكون متفاجئة.

ج- وظيفة التحكم في وقت اتخاذ القرار

على آلية الذكاء الاقتصادي من خلال تقنياته المختلفة مساعدة متخذ القرار في الاستجابة لردود أفعال المنافسين، وهي تمثل في حقيقة الأمر سباقا زمنيا لمن يقوم باقتناص الفرصة الاستراتيجية **أولا**.

ثانيا: تقنيات الذكاء الاقتصادي

تتحدد جودة ممارسة الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية على مدى تمكنها من تحقيق الأهداف المتوخاة منها، والجودة هنا يقصد بها خاصة قيمة مكونات الذكاء الاقتصادي. هذه المكونات تتمثل في:

1- اليقظة الاستراتيجية

تعتبر اليقظة الاستراتيجية أهم تقنية أو أداة للذكاء الاقتصادي.

أ- مفهوم اليقظة الاستراتيجية

لقد تعددت التعريفات المرتبطة بهذا المصطلح، وبالرجوع إلى تعريف اليقظة الاستراتيجية، ظهرت وبرزت مساهمات وأبحاث متعددة، والتي سنذكر أهمها وأبرزها. فلقد عرفها **داس DESS** و **ميلار MILLER** (1993) على أنها:" عملية رقابة وتقييم المعلومة المحصل عليها من البيئة الخارجية، وتوفيرها للأطراف التي تحتاجها داخل المؤسسة".[7]

أما **هـ.لاسكا H, LESCA**(2003) فقد عرفها بأنها: "عملية ارادية من خلالها الفرد أو المؤسسة تحصل وتستخدم معلومات استراتيجية استباقية مرتبطة بمتغيرات بيئتها الاجتماعية والاقتصادية، بهدف التقليل من عدم التأكد، خلق فرص والاستجابة في الوقت المناسب وبسرعة".[8]

تعريف آخر **لجاكوبياك JAKOBIAK** (1991) تناول فيه أن:" اليقظة الاستراتيجية هي مجموعة من المراحل المعلوماتية، التنظيمية والانسانية، التي تربط المؤسسة بمصادر المعلومات النشطة"[9]. واليقظة الاستراتيجية هي أيضا:" نشاط مستمر، يهدف الى الرقابة النشطة للبيئة، من أجل استباق ردود الافعال".[10]كما تعرف على أنها: " اكتشاف الاشارات الضعيفة التي تنبئ بالمتغيرات البيئية الاستراتيجية".[11]

ومنه استنادا على مختلف التعريفات، فاليقظة الاستراتيجية تعتمد على المعلومات الاستراتيجية الحالية والمستقبلية، هذه المعلومات تسمح باستباق الأحداث البيئية لاستغلال الفرص الاستراتيجية. فهي أداة مساعدة لاتخاذ قرار يمكن المؤسسة من استغلال وانتاج معلومات ذات طابع استراتيجي.

ب- أدوار اليقظة الاستراتيجية

يتضح من التعريفات السابقة أن اليقظة الاستراتيجية هي أداة دعم القرار الاستراتيجي، بطريقة تؤدي بها الى تحقيق الأدوار التالية:

- **تجنب المفاجآت الاستراتيجية**

مفهوم المفاجآت الاستراتيجية، يقصد منه مجموعة الأحداث الاستثنائية غير المنتظرة، والتي لا يمكن مواجهتها بطرق تقليدية، كما يمكن أن تكون لها آثار معتبرة على المؤسسة.[12]ودور اليقظة الاستراتيجية هنا، يكمن في تمكين المؤسسة من استشعار واستباق هذه التهديدات قبل وقوعها، وكذلك إدارة المخاطر المحتملة المصاحبة للمفاجآت السيئة.

- **استباق المتغيرات البيئية والاستجابة لها**

على المؤسسة أن تبقى يقظة ومستعدة لمواجهة التغيرات البيئية وتكون قادرة على الاستجابة لها. فاليقظة الاستراتيجية تعد وسيلة للإجابة عن السؤالين التالين: هل يوجد خطر يهدد هذه المؤسسة؟ وكيف يمكن للمؤسسة أن تستجيب؟

- **دعم الابداع في المؤسسة**

القيام باليقظة الاستراتيجية يتيح للمؤسسة امكانية توفير بيئة مناسبة للإبداع، فكلما ارتفع مستوى ترصد ويقظة المؤسسة الاقتصادية ارتفع معه مستوى قدرة المؤسسة على التحسين والتطوير وبالتالي الابداع بطريقة مستمرة.[13]

2- حماية المعلومات

أصبحت مشكلة حماية المعلومات بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية تحديا استراتيجيا حقيقيا، كون التقدم الكبير في تقنية المعلومات ونمو الانترنت أدى إلى ازدياد عدد المنافذ التي يمكن التسلل من خلالها واختراق الأنظمة الأمنية.

أ- مفهوم حماية المعلومات

المؤسسة الاقتصادية تحتاج إلى أنظمة أمنية لجعل التعامل مع هذه المعلومات قانونيا، لهذا فإن قوة المؤسسات تنشأ من خلال قوة ومتانة أنظمتها الأمنية المعلوماتية.

وتعرف حماية المعلومات على أنها:" ذلك العلم الذي يبحث في نظريات واستراتيجيات توفير الحماية للمعلومات من المخاطر التي تهددها، ومن أنشطة الاعتداءات عليها، ومن زاوية تقنية، هي الوسائل والاجراءات اللازم توفرها لضمان حماية المعلومات من المخاطر الخارجية والداخلية[14] ".

كما تعرف على أنها:" حماية وتأمين كافة الموارد المستخدمة في معالجة المعلومات، حيث يتم تأمين كافة مكونات المؤسسة نفسها، والأفراد العاملين بها، والأجهزة والحسابات، ووسائط المعلومات التي

تحتوي على المعلومات وبيانات المؤسسة، وذلك باتباع اجراءات ووسائل حماية عديدة تضمن في الغاية سلامة المعلومات ".[15]

كتعريف اجرائي يمكن تعريف حماية المعلومات كاستراتيجية لحماية جميع أنواع المعلومات لاسيما المعلومات الاستراتيجية ذات الطابع الخاص جدا، بالإضافة الى حماية وتأمين مصادر الأدوات التي تتعامل معها وتعالجها المؤسسة، غرفة تشغيل الاجهزة، وسائط تخزين والأفراد من السرقة، التزوير، التلف، الضياع، أو الاختراق، وذلك باتباع اجراءات وقائية، وضوابط. وبالتالي فهي عملية المحافظة على إتاحة المعلومات، سلامتها، سريتها، ملكيتها والاستفادة منها.

ب- مستويات استراتيجية حماية المعلومات

عند الحديث عن حماية المعلومة، فان هذه الحماية يجب أن تكون متكاملة، والتكامل يقصد منه مختلف العناصر التي تكون وتستخدم المعلومة، وتتمثل مستويات حماية المعلومة في:

- **الأمن المادي للمعلومة**

وهي حماية تشمل كافة الوسائل والآليات التي تضمن أمن المؤسسة، الأجهزة ووسائط التخزين. وعند التحدث عن أمن المؤسسة، أي أمن المباني التي تحوي المعلومات الاستراتيجية وهي غالبا في طابع إلكتروني. [16]

- **أمن الافراد**

يعتبر الأفراد العنصر الأكثر خطورة فيما يتعلق بحماية المعلومات والذي يهدد أمنية المؤسسة ككل، وأمن الأفراد يقصد به آليات التقليل من أخطار الأخطاء البشرية، والتي من بينها: السرقة والتجسس، الهندسة اجتماعية، أو غيرها من الممارسات الاجتماعية اللاأخلاقية.[17]

- **الأمن التقني**

يعتبر أمن البرمجيات من المواضيع الهامة والمعقدة والتي تتأثر باختلاف وجهات نظر المؤسسات التي قامت بإنتاج البرمجيات، ولكل مؤسسة مقاييس معينة تتبعها في حماية برمجياتها، ولكن هناك بعض العناصر المشتركة المستخدمة في أمن البرمجيات.

- **الامن القانوني**

هناك شكل آخر من اشكال الحماية و المتمثل في الحماية التي تكفلها الأنظمة والقوانين للأشخاص والمؤسسات على الانتاج الفكري، العلمي، أو الفني. وهي حماية تحفظ للمؤلفين الحقوق المادية والمعنوية وهو ما يسمى حماية الملكية الفكرية.[18]

3- التأثير

إن العالم الذي نعيش فيه يتبع سياسة البقاء للأقوى، والأقوى هنا ليس هو الأصوب أو الأصح دائما، بل الأقوى في المفهوم المادي هو الأكثر قوة على الصمود في مواجهة التقلبات، والدعاية الاعلامية والإشاعات.[19]

أ- مفهوم التأثير

قدم الكثير من الباحثين والدارسين مساهمات مختلفة لمحاولة تعريف التأثير، فمنهم من يعرف التأثير على أنه :" القدرة على شخصنة الظروف البيئية بهدف تعظيم فرص النمو والتقليل من التهديدات، والتأثير يعتبر كذلك عملية التلاعب الواعية أو غير الواعية، وهو ما أطلق عليه الأمريكي **نالترليبمان Nalter LIPPMANN** مصطلح صناعة الموافقة، ومن وجهة النظر هذه فإن المستهدف من عملية التأثير لا يشعر بأنه معني بالعملية.[20]

كما يعرف التأثير كذلك على أنه:" الحصول على موافقة الآخر (الطرف المؤثر عليه) للقيام بعمل ما بكل حرية، لم يكن باستطاعته القيام به دون تدخل المؤثر.[21]

تعريف آخر **لفرانسوا برنارد هيوغ François Bernard HUYGHE** حيث عرفه على أنه:" القدرة النفسية، القدرة على الإعجاب، إثارة التواطؤ، بالإضافة الى ذلك هو صنف اجتماعي أو ظاهرة اجتماعية من خلال الجماعات، وسائل الاعلام أو جماعات الضغط. أخيرا التأثير هو شكل سياسي، هو قوة وسلطة يمكن التأثير على سلوك الأفراد والجماعات.[22]

ب- علاقة التأثير بالذكاء الاقتصادي

استخدام التأثير واستراتيجياته في إطار الذكاء الاقتصادي يسمح بنشر وتوزيع المعلومات للأهداف محددة مسبقا سواء داخليا أم خارجيا. لهذا فإن التأثير كاستراتيجية من استراتيجيات الذكاء الاقتصادي تعرف على أنها " **فن نبيل** " ، فهي يمكن اعتبارها أداة جد حساسة عند تطبيقها ميدانيا ولكن في نفس الوقت سلاحا ذي قوة.[23]

بحث آخر في طبيعة العلاقة بين الذكاء الاقتصادي والتأثير، هو أنه إذا كان الذكاء الاقتصادي يستخدم اليقظة الاستراتيجية والتي تعني فن معرفة أكثر من الآخرين، ويستخدم حماية المعلومات الاستراتيجية أو ما يطلق عليه فن حصرية المعرفة، فإن البعد الثالث والمتمثل في التأثير والمقصود منه، فن التصرف على ما يعرف ويؤمن به الآخرون.[24]

ولقد قدم **ايريك دالباك DELBECQUEEric** مساهمة فيما يخص العلاقة بين المفهومين، حيث شبه التأثير رأس ألماسة الذكاء الاقتصادي **La Pointe du diamant de l'intelligence économique** فحسبه اليقظة لا تعد غاية بل وسيلة، في حين التأثير والحماية تعتبران بحق غاية الذكاء الاقتصادي.[25]

ثالثا: الدراسة الميدانية

بعد التطرق الى الاطار المفاهيمي للذكاء الاقتصادي وتناول اهم تقنياته، ستتم معالجة اشكالية البحث ميدانيا بالتطبيق على عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة.

1- اجراءات البحث الميدانية

لقد تم الاعتماد على عينة قصدية ميسرة مكونة من عشر (10) مؤسسات اقتصادية المتواجدة بولاية المسيلة من القطاعين الانتاجي والخدمي، كما ان هذه المؤسسات الاقتصادية توجد منها الخاصة، العمومية والمختلطة.

وتعتبر الاستبانة اداة البحث الاساسية* والتي تم توزيعها على العاملين في المناصب التالية: مدير، رئيس قسم ورئيس مصلحة، للاعتقاد انهم اكثر ادراكا لموضوع الذكاء الاقتصادي الذي يدخل ضمن استراتيجية المؤسسة الاقتصادية. كما أنه تم قياس مدى استجابة أفراد العينة وفقا لمقياس ليكرت**LIKERT** الخماسي.

ولقد بلغ عدد الاستبيانات الموزعة ثلاثة وثمانون (83) استبانة وزعت في الفترة الممتدة بين 23 مارس 2015 و26 ماي 2015، وتم استرجاعها بنسبة 100%. هذه الاستبانات تمت معالجتها احصائيا باستخدام برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعيةSPSS الاصدار رقم 22.

2- المعالجة الاحصائية لأداة البحث

تعتبر اداة الدراسة ثابتة بدرجة عالية، لكون معامل الثبات **الفا كرونباخ** سجل قيمة مساوية لـ0.844 وهي قيمة مرتفعة، هذا ما يسمح بدراسة الاستبانة والاعتماد على النتائج التي يمكن التوصل اليها.

وبعد معالجة بيانات المحورين الاول والثاني، تم التوصل الى أن المحور الأول المتعلق بـ" **الوعي بأهمية الذكاء الاقتصادي كممارسة ادارية** "، سجل متوسطا حسابيا قدره 3.3060، وهي قيمة تعبر عن موافقة متوسطة لأفراد عينة البحث نحو هذا المحور، مع تسجيل انحراف معياري مساوٍ لـ0.72941 قيمة تمثل انخفاض تشتت استجابات الافراد نحو المحور.

أما المحور الثاني والمتعلق بـ" **ممارسة تقنيات الذكاء الاقتصادي** "، فلقد سجل قيمة موافقة مرتفعة بمتوسط حسابي يقدر بـ**3.4538**، وانحراف معياري بقيمة 0.38852، ولعل ارتفاع درجة الموافقة يعود الى تسجيل مستوى موافقة مرتفع بالنسبة لبعد حماية المعلومات، في حين بعدا اليقظة الاستراتيجية وسياسات التأثير كانت قيمة درجة الموافقة متوسطة. هذه النتائج موضحة في الجدول رقم(01).

الجدول رقم (01): القياس الاحصائي لاستجابات افراد العينة نحو محوري البحث

المحور الاول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
	3.3060	**0.72941**	**متوسطة**

المحور الثاني	**3.4538**	**0.38852**	**مرتفعة**
اليقظة الاستراتيجية	**3.3815**	**0,58581**	**متوسطة**
حماية المعلومات	**3.7719**	**0.56259**	**مرتفعة**
سياسات التأثير	**3.2078**	**0.47590**	**متوسطة**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج **SPSS**

3- اختبار الفرضيات

قبل اختبار فرضيات البحث، وجب اختبار احتمالية توزيع بيانات الدراسة، لاستخدام الادوات الاحصائية المناسبة في حالة ما اذا كانت بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي أم لا. وبعد استخدام اختبار التوزيع الطبيعي لـ **كولموغروف- سميرنوف** تبين أن بيانات الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي، كون مستويات الدلالة سجلت قيمة أقل من مستوى الدلالة المعتمد وهو 0.05،ونتائج ذلك موضحة في الجدول رقم (02) الموالي:

الجدول رقم (02): اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات محاور البحث

المحور	**Kolmogorov-Smirnov[a]**		
	Sig.	**ddl**	**Statistiques**
الوعي بأهمية الذكاء الاقتصادي كممارسة ادارية	**,009**	**83**	**,115**
ممارسة تقنيات الذكاء الاقتصادي	**,038**	**83**	**,100**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج **SPSS**

من النتائج السابقة سوف يتم الاعتماد لاختبار فرضيات البحث على اختبار**WILCOXON**اللامعلمي لاختبار العينة الأحادية.ولقد أظهرت النتائج أن 49 حالة سجلت فروقا سالبة بالنسبة للمحور الاول، و77 حالة سجلت فروقا سالبة بالنسبة للمحور الثاني، كما ان مستوى الدلالة كان أقل من 0.05، ما يعني أن الفرضية الاولى القائلة ان المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة لا تعي بالقدر المطلوب أهمية الذكاء الاقتصادي كممارسة ادارية جديرة بالتطبيق، هي فرضية مرفوضة، وبهذا فان هذه المؤسسات تعي بالقدر المطلوب اهمية الذكاء الاقتصادي كممارسة جديرة بالتطبيق. في حين تم قبول الفرضية الثانية والمتمثلة في"يعتقد ان المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة تمارس بعضا من تقنيات الذكاء الاقتصادي".

الجدول رقم(03): نتائج اختبار ويلكوكسنWILCOXONلفرضيتي البحث

	الحالات	متوسط الرتب	مجموع الرتب	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة
الوسيط-المحور الاول الفروق السالبة	49	38.80	1901,00	-3.585	0.000
الفروق الموجبة	22	29.77	655.00		
الفروق المعدومة	12				
المجموع	83				
الوسيط-المحورالثاني الفروق السالبة	77	43.05	3315.00	-7.137	0.000
الفروق الموجبة	6	28.50	171.00		
الفروق المعدومة	0				
المجموع	83				

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج **SPSS**

الخاتمة

من واقع انجاز هذا البحث من الجانبين النظري والميداني، تتأكد أهمية الذكاء الاقتصادي كمتطلب من المتطلبات المعاصرة التي تمليها الحركية المتسارعة لبيئة أعمال المؤسسة الاقتصادية، بغية التحكم والسيطرة على المعلومة الواجب توافرها لدى متخذي القرار للتمكن من تبني استراتيجيات مواجهة وتكيف لرفع التحديات الاستراتيجية.

1- نتائج البحث

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج من الجانبين النظري والميداني من أهمها:

- ممارسة الذكاء الاقتصادي من خلال تقنياته المنظمة والمنهجية تهدف إلى مراقبة بيئة المؤسسة من أجل البحث، جمع، معالجة ونشر المعلومة وخاصة حمايتها؛
- إن التحكم بتقنيات الذكاء الاقتصادي يمكن المؤسسة الاقتصادية من المحافظة على تنافسيتها، من خلال الاستجابة السريعة للتغيرات التي قد تحدث فتستفيد من الفرص المتاحة وتتفادى التهديدات التي قد تعرقل استمراريتها؛
- إن الذكاء الاقتصادي كمقاربة متكاملة لا تحظى بمكانة هامة في استراتيجية المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، وهذا بعد التوصل إلى أنها تعي بمستوى متوسط حقيقة مفهوم هذا المصطلح وأهمية ممارسته كأسلوب اداري مستحدث، بالرغم من رفض الفرضية الاولى؛

- بالرغم من عدم المعرفة الكاملة والوافية بمفهوم الذكاء الاقتصادي، إلا أن المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة مدركة أنها تمارس على الأقل بعضا من تقنياته، وبالتالي اثبات الفرضية الثانية.

2- الاقتراحات

من هنا يمكن اقتراح بعض الإجراءات التي يعتقد أن تساعد المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة خاصة، والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بشكل عام، والتي تتمحور حول:

- ضرورة التفكير الجدي من قبل متخذي القرارات في المؤسسات الاقتصادية بحتمية ادماج الذكاء الاقتصادي ضمن استراتيجية العامة للمؤسسة؛
- برمجة دورات تدريبية لإطارات المؤسسات الاقتصادية حول منهجية عمل الذكاء الاقتصادي، والادوات المستحدثة التي تعتمد عليها تقنياته؛
- الاستعانة بالخبراء والمتخصصين في مجالات اليقظة الاستراتيجية، وحماية المعلومات؛
- الاستفادة من الفرص التي توفرها الشبكة العنكبوتية من تقنيات لرصد المعلومات ، وبأسلوب يعزز سمعة المؤسسات الاقتصادية الرقمية.

قائمة الاحالات

---

[1] عبد الله فاضل الحيالي، **تطبيقات الذكاء الاقتصادي في التجارة الإلكترونية**، مقالة منشورة في مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، الموصل، العراق، العدد 08، دون تاريخ، ص: 24.

[2] *Henri **MARTRE**, **Intelligence économique et stratégie des entreprises**, la documentation française, France, 1994, p: 11.*

[2] *Philippe **KISLIN**, **Modélisation du problème informationnel du veilleur dans la démarche d'intelligence économique**, thèse de doctorat , France, 2007, p: 44.*

[2] *Jean- Philippe **BAUR**, **BAUR** Jean- Philippe, **Témoignages sur l'intelligence économique**, EPU,France, 2009, p: 27.*

[2] *Chedia **DHAOUI**, **Les critères de réussite d'un système d'intelligence économique pour un meilleur pilotage stratégique**, thèse de doctorat en sciences de l'information, Nancy, France, 2008, p : 143.*

[2] *Philippe **KISLIN**, **Modélisation du problème informationnel du veilleur dans la démarche d'intelligence économique**, thèse de doctorat , France, 2007, p: 44*

[4] *Jean- Philippe **BAUR**, **BAUR** Jean- Philippe, **Témoignages sur l'intelligence économique**, EPU,France, 2009, p: 27.*

[5] *Chedia **DHAOUI**, **Les critères de réussite d'un système d'intelligence économique pour un meilleur pilotage stratégique**, thèse de doctorat en sciences de l'information, Nancy, France, 2008, p : 143.*

[6]سعد محمود الكواز، **اسهام المعرفة الاستراتيجية في تعزيز الذكاء الاستراتيجي**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر حول ذكاء الاعمال واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الاردنية، 23-26 افريل 2012، عمان، الاردن، ص:175.

[7]*Chedia**DHAOUI**, **Op- Cit**,p : 129*

[8]*Moufida**SADOK** ,**Veille anticipative stratégique**, thèse de doctorat, université de Tunis, pas de date, p : 28*

[9]*Nicolas **LESCA,Construction du sens**, thèse de doctorat en sciences de gestion, France, 2002, p : 11.*

[10]*Philippe **GLOAGUEN**, **Le guide de l'intelligence économique**, Hachette, Paris, 2012, p :20.*

[11]*Tawfik**MOULINE**, **L'intelligence économique au service de la veille stratégique**, une intervention à la journée organisée sur les apports de l'intelligence économique pour la gouvernance stratégique de l'entreprise, Maroc, le 03 mars 2010, p :04.*

[12]*Souad **KAMOUN- CHOUK**, **Veille anticipative stratégique** , thèse de doctorat , école doctorale de Sciences de gestion , université de Grenoble , France , 2005, p : 197.*

[13]*Marie Christine **CHALUS-SAUVANNET**, **Intégration de la veille dans le système organisationnel de l'entreprise**, revue des sciences de gestion, N° 218, 21/2008, p : 41.*

[14] هيثم حمود شبلي، **ادارة مخاطر الاحتيال في قطاع الاتصالات**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص:211.

[15] حمد دباس الحميد وماركو ابراهيم نينو، **حماية انظمة المعلومات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص: 34.

[16]محمد دباس الحميد وماركو ابراهيم نينو، **حماية أنظمة المعلومات**، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص: 42.

[17] سيد صابرثعلب ، **نظم المعلومات الادارية**، دار الفكر، الطبعة الاولى ، عمان، الأردن، 2013، ص: 297.

[18] عامر ابراهيم قندلجي وعلاء الدين عبد القادر، **نظم المعلومات الادارية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الخامسة، عمان، الأردن، 2009، ص: 233.

[19] ناظم خالد الشمري، **الاعلام الاقتصادي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص: 140.

[20]*Eric**DELBEOQUE**, **Influence, pointe de diamant de l'intelligence économique**, communication et influence, N° :28, Paris, Décembre 2011, p : 01*

[21]*Guy **MASSE** et al, **Les fondements de l'intelligence économique : Réseaux et jeux d'influence**, Revue de Market Management, VOL 6, 03, 2006, p : 86.*

[22]*Alain **JUILLET** et Bruno **RACOUCHOT**, **Les stratégies d'influence ou la liberté de l'esprit face à la pensée convenue**, revue internationale de l'intelligence économique, Paris, N° 04, 2012, p : 92.*

[23]*Rémy **PAUTRAT**, **Intelligence économique et influence**, communication et influence, N° : 13, mars, Paris, 2012, p : 04.*

[24]*François **HUYGHE**, **Pourquoi l'influence ?**, article disponible sur le site : http://www.huyghe.fr/influence/pourquoi l'influence.htm, consulté le : 23/10/2014 à 23:28.*

[25]*Éric **DELBECQUE**, **Op-Cit**, p : 02.*